الألمانية حول سياسة الأمن FRIEDRICH EBERT دراسة منظمة والدفاع الألمانية بعد أفغانستان

Posted on 14 أبريل، 2022



دراسة حول سياسة Nils Wörmer, Philipp Dienstbier تحت عنوان " من هندو كوش إلى سهل شمال أوروبا" كتب الباحثان الألمانية العريقة الدراسة وكانت ضمن مواضيع دورية Friedrich Ebert الامن والدفاع الألمانية بعد أفغانستان، ونشرت منظمة ونظرا لأهمية الدراسة وتحليلها للمتغيرات في السياسة الخارجية الألمانية وتأثيرها على International Reports المنظمة السياسة الأمنية والدفاعية، تجدون فيما يلي ملخصا مركزا لأهم ما جاء في الدراسة، مع ملاحظة ان الدراسة كتبت في بداية العام قبيل الغزو الروسي لأوكرانيا:

بعد الفصل الأخير من مشاركة ألمانيا في هندو كوش في صيف عام 2021، يجب أن تركز السياسة الأمنية الألمانية أخيرًا على ما تم تصنيفه منذ فترة طويلة على أنه التهديد الرئيسي لمصالح ألمانيا، بحيث يمكن لألمانيا الفيدرالية وحدها أن تتحمل عبء الدفاع التقليدي في وسط شرق وشمال أوروبا وتكون بمثابة العمود الفقري لحلف الناتو الرادع ضد روسيا، ولهذه الغاية يجب على الجيش الألماني – في غضون سنوات قليلة – استعادة قدرته المفقودة على الدفاع الوطني والجماعي الشامل.

أولاً: يجب أن تعود السياسة الدفاعية الألمانية إلى ما أتقنته القوات المسلحة الألمانية بشكل ممتاز لعقود من الزمن وثانيًا، يجب أن توجه نفسها نحو متطلبات الحرب المستقبلية من حيث التكنولوجيا والعقيدة – وهو مجال تضع المعايير فيه روسيا والصين على وجه الخصوص – وفي هذا الصدد ، فإن المهمة الأخيرة في أفغانستان تمثل رؤية محدودة للغاية، حيث ستستمر مكافحة الإرهاب بكل تأكيد في لعب دور في المستقبل ، لكنها لن تكون من الأهداف الأساسية التي تحدد هيكلية الجيش الألماني كما كان الحال في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبدلاً من ذلك ستكون القدرة على القتال عالي الكثافة في جميع مجالات الحرب هي المعيار الرئيسي لأداء الجيش الألماني.

السؤال الرئيسي هو ما إذا كانت الحكومة الألمانية مستعدة سياسيًا لمساعدة أوروبا على اثبات نفسها في مواجهة التحديات الجيوسياسية غير المسبوقة التي تفرضها روسيا والصين، وما إذا كانت مستعدة للمساهمة في الدفاع العسكري بطريقة تتوافق مع التوقعات المبررة لحلفائها والوزن السياسي والاقتصادي لألمانيا بمعنى جعل الجيش الألماني "البوندسفير" مرة أخرى العمود

الفقري للدفاع الجماعي التقليدي لحماية أوروبا والذي كان يمثل دور ألمانيا التقليدي.

ما يقرب من عقدين ونصف العقد فصل انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم في عام 2014. هذه الفترة مثلت استثناء تاريخي في السياسة الأمنية الأوروبية، حيث تميزت بحقيقة عدم وجود تهديد وجودي لألمانيا وحلفائها في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وأصبح الافتراض القائل بأن ألمانيا محاطة بالأصدقاء فقط راسخًا في أذهان الألمان، ومع ذلك فقد تميزت السياسة الدولية بالعديد من الحروب والصراعات الإقليمية والداخلية، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأيضًا في أوروبا في غرب البلقان وتم نشر القوات العسكرية الغربية للتدخل في بعض هذه الصراعات، معظمها في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ولاحقًا في الحروب التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، ومن الناحية النظرية كان لدى حكومات الدول المشاركة في تلك العمليات خيار عدم المشاركة وبالتالي كانت الحروب التي شنتها الحكومات الغربية خلال هذه الفترة حروبًا مختارة.

حتى خلال ما يسمى بـ "حقبة التدخل"، مع صعود روسيا اعتبارًا من عام 2008، والصعود العسكري للصين في عهد الرئيس شي منذ عام 2013، حدث تطوران غيرا السياسة الدولية بشكل جذري حيث يتحدث بعض المراقبين الآن عن حرب باردة جديدة، بينما يعترف آخرون على الأقل بوجود منافسة منهجية بين الولايات المتحدة وأوروبا من ناحية، وروسيا والصين من ناحية أخرى ومن أجل الحفاظ على النظام الدولي القائم والوضع الراهن في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ ، يجب على الولايات المتحدة وأوروبا كبح جماح روسيا والصين والاستعداد لشن حروب الضرورة في المستقبل بهدف ردعها، وعلى عكس إدارة الأزمات الدولية فهذه القضايا تمثل قضايا وجودية للدول الحليفة وفي حالة الحرب العدوانية الموجهة ضد وحدة أراضي واحد أو أكثر من الحلفاء لا يمكن أن يكون هناك خيار آخر للحلفاء الآخرين سوى التمسك بالتزامهم بالدفاع الجماعي، ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للديمقراطيات الغربية أن تدافع عن القيم والمصالح المشتركة حول العالم، ولكن قبل كل شيء يجب أن تكون الدول الغربية التي دخلت في تحالف دفاعي مشترك ملزم في إطار حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي قادرة على الاعتماد على بعضها البعض كحلفاء في وقت السلم وكذلك في أوقات الأزمات والحرب.

يُنظر عمومًا إلى بداية الحرب الروسية ضد أوكرانيا في فبراير 2014 على أنها نقطة تحول في السياسة الأمنية الأوروبية الأطلسية، في أعقاب ذلك لم يكن لدى الناتو أي خيار سوى إعادة تأمين دوله الشرقية، وبناء قوة المهام المشتركة عالية الاستعداد لحلف الناتو (VJTF) وفيما يتعلق بالصين كانت هناك بالفعل علامات على تحول في سياسة الولايات المتحدة بعيدًا عن أوروبا والشرق الأوسط ونحو شرق آسيا (المعروف باسم "المحور نحو آسيا" خلال فترة ولاية الرئيس أوباما الأولى. في غضون ذلك تحول التركيز للولايات المتحدة بوضوح نحو خلق توازن مع الصين في ضوء حشدها العسكري الهائل منذ عام 2015 بينما أدركت الدولالأمني الأوروبية أيضًا الأهمية الأمنية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، ووضعت بعض الاستراتيجيات ذات القاعدة العريضة، تهدف السياسة الأمريكية في المقام الأول إلى احتواء وردع الصين.

من منظور أوروبي، تعني هذه التطورات أنه لأول مرة منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، لم يعد لدى الدول الأعضاء تصورات موحدة عن التهديدات وأولويات أمنية، وبالنسبة لدول وسط وشرق وشمال أوروبا، يتمثل التحدي الأمني الرئيسي بوضوح في سياسة روسيا العدوانية، بينما تستمر دول جنوب أوروبا في رؤية أمنها مهددًا من قبل الدول الفاشلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل، جنبًا إلى جنب مع التدفقات الناتجة من اللاجئين والمهاجرين، واستمرار وجود المنظمات الإرهابية في جنوب أوروبا، وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، فإن هذا يشكل خطرًا يتمثل في أن مثل هذه الخلافات والصراعات بين دول الجهتين الشرقية والجنوبية فيما يتعلق بالأولويات والاستراتيجيات وتخصيص الموارد يمكن أن تصبح أزمات أساسية للمنظمات.

علاوة على ذلك، على عكس الحرب الباردة وعصر التدخل، لا تستطيع الولايات المتحدة ولا تريد أن تتحمل العبء الرئيسي للمشاركة الأمنية على الجانبين الجنوبي أو الشرقي، ويستهلك الموقف العدواني الصريح للصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الكثير من اهتمام الولايات المتحدة ومواردها العسكرية، ومما يعطي انطباعا واضحا عن الوضع ما حدث في جلسة

استماع لمجلس الشيوخ في أوائل عام 2017، حيث سأل السناتور جون ماكين الجنرال المتقاعد جيمس ماتيس المرشح آنذاك لمنصب وزير الدفاع الأمريكي عما إذا كان الجيش الأمريكي قادرًا على ردع كل من الصين وروسيا. وكان جوابه: بالتأكيد لا.

بالنظر إلى أكبر أربع دول أوروبية تتمتع بأقوى قدرة عسكرية ـ ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا ـ يطرح السؤال حول الأخيرة للمملكة المتحدة، الصادرة في مارس 2021، تركزمكان تركيزها الاستراتيجي في المستقبل ويبدو أن ورقة الموقف الأمني بشكل أساسي على الردع النووي، والقدرات البحرية، والحرب الإلكترونية، والاستخبارات والاستطلاع، وكذلك القوات الخاصة. إلى جانب القدرة على الردع النووي والبحري ضد روسيا، فإن القوات المسلحة البريطانية مناسبة بشكل خاص لإجراء تدخلات وعمليات محدودة إلى جانب الولايات المتحدة، بما في ذلك منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وسيكون لدى القوات البريطانية موارد محدودة للغاية للعمليات البرية في القارة الأوروبية في المستقبل، وعلى غرار الوضع في المملكة المتحدة ينفق الجيش الفرنسي جزءًا كبيرًا من ميزانيته على الحفاظ على قواته النووية وتطويرها ويحافظ في المقام الأول على قدراته للتدخلات المحدودة وعمليات الاستقرار ومكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب كما تم التأكيد على اهمية إستراتيجيتها في المحيطين الهندي والهادئ ، لذا فمن المحتمل أن تركز الاستثمارات المستقبلية بشكل أكبر على المجال البحري بدلاً من القدرات الخاصة بالعمليات البرية باستخدام الوحدات الثقيلة.

وبالنسبة للقوات المسلحة الإيطالية فقد تخلت عن بعض الإصلاحات التي بدأت في عام 2013 وانشأت المزيد من الألوية المقاتلة، وقدراتها العسكريةبما في ذلك الوحدات المدرعة، مما كان مخططًا له في الأصل، ومع ذلك من الواضح أن تركيز إيطاليا الأمني والساحل والشرق الأوسط والقرن الأفريقييتجه نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ولكل ذلك فإنه ولحماية أوروبا، لا يزال الأمر متروكًا لألمانيا بشكل أساسي لاستعادة جميع القوات والقدرات والتدابير اللازمة للردع والدفاع من أجل مواجهة روسيا في صراع محتمل، وبالتالي تحقيق التأثير الرادع في وقت السلم في نهاية المطاف. سيعني أن الحرب لا يجب خوضها أبدًا، ولهذا السبب فقط ـ وليس بسبب المهام في أفغانستان ومالي ـ رفع البرلمان الألماني ميزانية الدفاع من أقل من 30 مليار يورو في 2011 إلى أكثر من 50 مليار يورو في عام 2021.

لم يتم تعريف الدفاع الوطني والجماعي في المانيا في "الكتاب الأبيض لعام 2016" فقط على أنه مهمة للجيش الألماني بل وبنفس القدر من الأهمية لإدارة الأزمات الدولية، ولكنهما يشكلان نقاشا سياسيا حول ملف قدرة القوات المسلحة الألمانية واستنادا إلى هذا النطاق المستقبلي والهيكل والمعدات والتسليح بصفته أكبر عنصر في الجيش الألماني، يواجه الجيش تحدي إعادة تنظيم وحداته الرئيسية من هيكل "جيش 2011" الموجه نحو إدارة الأزمات الدولية، ومع ذلك فإن كلا المفهومين لم يحققا النتائج المرجوة خلال السنوات الأخيرة فبعد أن سجل الجيش الألماني "البوندسفير" ، في صيف عام 2016، أدنى مستوى من الأفراد منذ انتهاء مرحلة انتشاره، بحوالي 166500 جندي تم تحديد هدف الأفراد لعام 2027 ب 203300 ، وفي الواقع استقر العدد ما بين 183000 و 185000 خلال السنوات الأخيرة، مما يعني أن الاعداد الإضافية المطلوبة بحلول عام 2027 سيكون حوالي 20000 رجل وامرأة، على هذه الخلفية تمت مناقشة إدخال الخدمة الإلزامية (العسكرية أو المدنية) لفترة وجيزة خلال الإدارة الأخيرة، وتم إنشاء برنامج الخدمة العسكرية الطوعية للأمن الداخلي، كما تم اتخاذ قرار بإعادة بناء الخدمة الاحتياطية لتضم حوالي 120 ألف جندي احتياطي، وفي مجال المشتريات والجاهزية المادية تم إحراز تقدم واضح مقارنة بالحالة السائدة في عام 2014.

الجاهزية المادية لأنظمة الأسلحة الرئيسية 77% فقط، وكان حتى أقل من 50 % لأنظمة مهمةومع ذلك، في عام 2021 بلغ متوسط معينة؛ ويرجع ذلك أساسًا إلى الحالة السيئة

لأنظمة الأسلحة القديمة والتأخيرات الخطيرة أحيانًا في توريد معدات جديدة واسعة النطاق، ومقارنة بمستويات الاستعداد العالية المستمرة التي كان عليها الجيش الألماني القديم خلال الحرب الباردة، فإن هذا وضع غير مقبول تمامًا لأنه سيكون له تداعيات خطيرة في حالة الحرب الفعلية أي الهزيمة السريعة على الأقل في العمليات الأولية.

وبالتالي ، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه صانعي السياسات هو تعيين الأفراد اللازمين لهذه الزيادة وشراء المواد اللازمة

وأحدث الأسلحة الرقمية وأنظمة القيادة والتحكم للعمليات المشتركة متعددة الجنسيات، هناك قضية أخرى ملحة هي الافتقار إلى القدرات الفردية في البعد الأرضي وينطبق هذا بشكل أساسي على قوة الدفاع الجوي للجيش المكلفة بحماية وحداتها القتالية من هجوم جوي للعدو، والتي تم إيقاف تشغيلها في عام 2012 وهذا أدى إلى وضع تكون فيه ألوية الجيش لديها قدرات محدودة لخوض مهام مع أسلحة مشتركة ويمثل هذا عجزًا عسكريًا كبيرًا، خاصةً ضد خصم محتمل لديه وحدات قوية جدًا من القوات الجوية والمروحيات القتالية، لذلك فإن أحد التحديات الأكثر إلحاحًا هو إعادة إنشاء قدرة الدفاع الجوي للجيش كجزء من دفاع جوي متكامل يغطي نطاقًا واسعًا من الطائرات بدون طيار من مسافة قريبة إلى الصواريخ الباليستية التكتيكية.

الجانب البري: تشمل مجالات التركيز الرئيسية فيما يتعلق بالبعد الأرضي تطوير خليفة لدبابة القتال الرئيسية في Leopard 2 إطار نظام القتال الأرضي الرئيسي المخطط له مع فرنسا، كان التحدي الإضافي يتمثل في عودة عناصر الجيش للمهام اللوجستية التي تم الاستعانة بمصادر خارجية لخدمة الدعم المشترك ومقدمي الخدمات المدنية منذ بضع سنوات، وتشمل الصعوبات الأخرى استعادة القدرة على القيادة والسيطرة وتحقيق الرقمنة المناسبة للقوات البرية.

الجيش في طريقه إلى العودة العقائدية الراديكالية إلى اختصاصه التقليدي، مرة أخرى يجب أن تكون قادرة على القيام بعمليات ولكن هذه المرة في سهل شمال شرق أوروبا بصحيح أن النطاق الجغرافي لمثل هذا السيناريو قد تغير منذ الثمانينيات، ومع ذلك تظل المتطلبات الأساسية من التعبئة السريعة للوحدات الاحتياطية إلى النشر السريع للوحدات الكبيرة في جميع أنحاء ألمانيا دون تغيير إلى حد كبير، من المهم أيضًا ضمان الالتزامات المستمرة في مجال إدارة الأزمات والصراع: الاستقرار ، والتدريب ، والاستشارة ، وعند الاقتضاء مكافحة التمرد، وتماشياً مع مفهوم مجموعة واحدة من القوات سيتعين على الجيش في المستقبل تكوين القوات المطلوبة للمهام الدولية ، كما هو الحال في مالي ، من الوحدات المنشأة للدفاع الوطني والجماعي.

الجانب الجوي: لن تنجح العودة إلى الدفاع الجماعي على الأرض إلا إذا كان الجيش مدعومًا بشكل كاف من الجو وفقًا للنهج المشترك متعدد المجالات، إلى جانب الدفاع التقليدي، يلعب سلاح الجو الألماني ـ وهذا يميزه عن الفروع العسكرية الأخرى ـ دورًا أيضًا في الردع النووي الموسع لحلف شمال الأطلسي، هذا ويتطلب سلاح الجو إصلاحًا شاملاً للهيكل والمعدات في المجالين التقليدي والنووي على مدار العشرين عامًا القادمة من أجل إنجاز هاتين المهمتين، ويجب وضع الأسس لذلك في بداية الفترة التشريعية الحالية.

في الدفاع التقليدي، يتمثل الهدف الأساسي للقوات الجوية الألمانية في المساهمة في إنشاء وضع جوي ملائم للقوات الجوية لحلف الناتو، بدون هذا الشرط ستكون عمليات القوات البرية محكوم عليها بالفشل وفي حالة حدوث أزمة وعدت ألمانيا الناتو بأنها ستوفر حوالي 10 في المائة من رحلات المهام القتالية، ينطبق هذا على كل من الحرب الجوية المحتملة في أوروبا الوسطى ومناطق العمليات في الخطوط الأمامية والمجال الجوي للعدو حيث يجب أولاً تحييد الدفاعات الجوية للعدو لتحقيق التفوق الجوي وكذلك على العمليات الجوية لدعم القوات البرية والبحرية لحلف الناتو، ومع ذلك فإن بعض أوجه القصور الصارخة تتضح في هذا الصدد ففي حالة هجوم شديد الكثافة من قبل روسيا إلى جانب قتال جوي شديد الاستنزاف ، فمن المحتمل ألا تتمكن الوحدات الجوية الألمانية من القتال والعمل لأكثر من يوم إلى يومين في الوقت الحالي، ويرجع ذلك إلى أن تدابير خفض التكاليف في وقت السلم قد تركت القوات الجوية بدون مخزونات الذخيرة والأسلحة من الدرجة الأولى وقطع الغيار اللازمة لعملية مطولة، ولم يكن بالإمكان تجديد الترسانات بسرعة أثناء الانتقال إلى أزمة أو حرب.

ومع ذلك فإن الأولوية الأولى ستكون زيادة استعدادها وقدرتها التشغيلية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون ألمانيا، التي التزمت بتقديم أربعة أسراب عملياتية مختلطة إلى الناتو، قادرة على تشكيل وحدات طيران كبيرة من 150 إلى 250 طائرة في قوات مشتركة مع الوحدات الجوية المتحالفة معها لأغراض دفاعية، ومن أجل تحسين قابلية التشغيل البيني في الحلف في هذا الصدد تقوم ألمانيا ، كدولة إطارية، بتنسيق إنشاء مجموعة جوية متعددة الجنسيات بحلول عام 2026 ، سيتم توفير 75 في المائة منها بواسطة القوات الجوية الألمانية و 25 في المائة من خلال شركاء شرقيون.

والقرار الذي لا يزال معلقًا بشأن خليفة تورنادو يكتسب أهمية سياسية أكبر في سياق الدور المستقبلي F-35 إن عدم شراء الطائرة لألمانيا في اتفاقية المشاركة النووية لحلف الناتو. تُعد مشاركة ألمانيا المستمرة في هذه العملية عنصرًا مهمًا في تقاسم المخاطر والأعباء داخل الناتو. إنه يزيد من تماسك الحلف ومصداقيته ويضمن أن برلين يمكن أن تمارس تأثيرًا خاصًا على عمليات التخطيط الدفاعي (النووي) في بروكسل. نظرًا لأن تورنادو قد عفا عليها الزمن تمامًا فلا بد من إيجاد نظام جديد بحلول عام 2030. والمبدأ هو أن الأسلحة النووية الأمريكية لا يمكن حملها إلا بواسطة الطائرات المعتمدة من قبل الجيش.

تشمل التحديات الأخرى التي تواجه القوات الجوية ضمان النقل الجوي التكتيكي من خلال شراء طائرات عمودية للنقل الثقيل وإعادة بناء الدفاع الجوي الأرضي، والذي تم تخفيضه بشكل كبير قبل عام 2012، وفي الآونة الأخيرة تم اتخاذ خطوة أخرى طال انتظارها بإعلان نية إدخال طائرات بدون طيار مسلحة في الجيش الألماني ومع ذلك، أعطى الجدل في السنوات الأخيرة الانطباع بأن استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار هو فقط لحماية القوات في المهام الدولية وان كانت الحروب في أوروبا أو محيطها كما هو الحال في ناغورنو كاراباخ وليبيا وأوكرانيا قد أظهرت أنه في الحرب الحديثة يتم نشر الطائرات بدون طيار على نطاق أوسع بكثير وربطها بالقوات البرية لتوفير الدعم الجوي، ومع إدخال نظام الأسلحة يجب أن يكتسب

الجيش الالماني الآن هذه القدرة في أسرع وقت ممكن حتى يتمكن من المنافسة في صراعات متكافئة في المستقبل.

الجانب البحري: في البعد البحري يواجه صانعو السياسة المشكلة المتمثلة في أن ألمانيا نادرًا ما كان لديها ، تاريخيًا ، قوة بحرية أصغر مما هي عليه اليوم، يكمن دور ألمانيا كدولة رائدة في بحر البلطيق ومساهمتها الكبيرة في وجود الحلف شمال الأطلسي في صميم المتطلبات والالتزامات المرتبطة بروسيا داخل الناتو، علاوة على ذلك ازدادت البعثات البحرية بشكل مطرد والقرن الأفريقيولا سيما في مجالات مراقبة الحظر ومكافحة القرصنة والاتجار في المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي ومؤخرا أيضا في خليج غينيا، أدت الأهمية المتزايدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ والحاجة إلى إظهار التضامن مع الحلفاء والبلدان ذات القيم المشتركة في هذه المنطقة من خلال الوجود البحري المؤقت أو الدائم وإن كان محدودًا للغاية إلى ظهور مجال آخر النشاط الذي يتطلب موارد كبيرة، وعدت ألمانيا الناتو بأنها ستوفر ما لا يقل عن 25 وحدة سطحية وثماني غواصات في أعالي البحار على المدى الطويل، وبالتالي ضمان القدرة على الحرب السطحية وتحت الماء بما في ذلك الحرب الساحلية والحرب المضادة للغواصات والكشف عن الألغام البحرية ، وكذلك كدفاع جوي بحري.

فيما يتعلق بملف قدرة البحرية لا تزال هناك أوجه قصور في مجالات البحث عن الألغام والحرب تحت سطح البحر، ألمانيا هي أحد الحلفاء القلائل في الناتو الذين لا يزال لديهم قدرات في مجال مكافحة الألغام لكن هناك خطر فقدان هذه القدرة الرئيسية إذا كان هناك نقص في الشراء والتحديث، في ضوء التسلح البحري لروسيا والصين فإن شراء غواصة سابعة وثامنة بمدى أكبر قليلاً يمكن أن يكون فقط نقطة البداية ـ وليس نقطة النهاية بأي حال ـ للبحرية الألمانية خاصة ان أربع من الغواصات الستة تعتبر قديمة بالفعل، كما أن السؤال الأكثر إلحاحًا هو النقص في الموظفين المهرة.

الجانب الالكتروني: تتزايد أهمية المنطقة التنظيمية الأحدث في الجيش الالماني وهو الفرع الإلكتروني والمعلوماتي لأداء القوات المسلحة في البر والبحر والجو بسبب الرقمنة التدريجية في الجيش، في الوقت نفسه زادت الأهمية المتزايدة للقيادة الرقمية وأنظمة التحكم والمعلومات في الجيش الألماني بشكل كبير من التهديد الذي تشكله الحرب السيبرانية والمعلوماتية والمجالات التي بنت فيها الصين وروسيا قدرات كبيرة واكتسبتا خبرة كبيرة من خلال مجموعة من العمليات.

في الفضاء الإلكتروني والمعلوماتي يجب أولاً وقبل كل شيء على الجيش الألماني منع أي اعتراض أو تشويه أو تأخير لاتصالاته ومعالجة البيانات من خلال الهجمات الكهرومغناطيسية أو الهجمات الإلكترونية وبناء قدراته الهجومية في هذا المجال أيضًا، إلى جانب التهديدات على المستوى الفني هناك أيضًا هجمات مختلطة مثل المعلومات والحملات الدعائية التي تؤثر على الرأي وتتحدى سيادة المعلومات خاصة عندما تستهدف هذه الحملات الجنود بشكل مباشر.

على عكس الأبعاد البرية والجوية والبحرية، فإن التحدي الخاص في هذا المجال هو أن القدرات الدفاعية والهجومية لا يجب

تدريبها والاحتفاظ بها للأغراض الدفاعية فحسب، بل يجب استخدامها أيضًا بشكل مستمر إلى حد ما لأن الأسلحة

المستخدمة في المجال السيبراني والمعلوماتي بشكل عام غير قاتلة وبالتالي فهي أقل من عتبة المادة 5 لحلف الناتو والتي تحدد الانتقال من حالة السلام إلى حالة الحرب، وهذا يعني أن الحرب السيبرانية والمعلوماتية مستمرة الأمر الذي يتطلب من الجيش الألماني الدفاع باستمرار ضد أنشطة مثل الاختراق غير المكتشف للشبكات من أجل تعريضها للخطر في حالات الطوارئ أو التأثير على التطورات في مجال المعلومات، نظرًا لأن هذه ليست مسؤولية الجيش الالماني وحده ولكن يجب فهمها على أنها مهمة جماعية فإن هذا البعد له روابط أقوى بكثير مع مجالات السياسة الأخرى من المجالات العسكرية الأخرى.

في المجال السيبراني تتمثل المشكلة الأكثر خطورة في الطلب الهائل على الموظفين حيث يتم حاليًا إنشاء عدة مئات من الوظائف في مركز كفاءة تكنولوجيا المعلومات السيبرانية وحده.

وختاما، يواجه صانعو السياسة الألمان تحديًا كبيرًا حيث يتعين عليهم الشروع في إصلاحات بعيدة المدى في جميع أبعاد الحرب الأربعة من أجل إعادة الجيش الألماني إلى موقعه كضامن للدفاع التقليدي لأوروبا وإعادة التركيز على الدفاع الوطني والجماعي واستعادة القدرة على إجراء عمليات بتشكيلات عسكرية كبيرة في أنواع القتال التقليدية والعودة في نهاية المطاف إلى دورها باعتباره العمود الفقري للردع التقليدي لحلف شمال الأطلسي في أوروبا، كل هذه مساهمات من المتوقع أن تقدمها ألمانيا.

على الرغم من أهميتها السياسية، فإن النظر إلى أفغانستان سيكون ذا عون محدود، من الواضح أن هناك حاجة إلى إعادة تقييم تفصيلية وتحليل للانهيار الكلي للهياكل التي تم بناؤها على مدى ما يقرب من 20 عامًا في أفغانستان والنهاية اللاحقة للمشاركة المدنية، يجب أن يشمل هذا التقييم الأدوات المستخدمة وتفاعلها، ولكن يجب أن يركز أيضًا بشكل واضح على تحديد الأهداف واستخدام الموارد والاستراتيجية الشاملة. يجب ألا تشارك ألمانيا مرة أخرى في حرب بهذه الطريقة السياسية، وفي ضوء المشاركة المستمرة في الشرق الأوسط والعمليات الجارية في منطقة الساحل يجب أن تجد الدروس المستفادة مما حدث في أفغانستان طريقها إلى السياسات الحالية.

مارست حركة طالبان وأنصارها في أفغانستان ضغوطًا كبيرة على الجيش الألماني في قتال المشاة في منطقة عملياتهم، ومع ذلك فانه ومن حيث كثافة وحجم الاشتباكات، فضلاً عن تعقيد الوضع الجوي والعمليات السيبرانية الموازية، فمن المرجح أن يتضاءل هذا مقارنة بالسيناريوهات التي يتعين على القوات الأوروبية الأطلسية الاستعداد لها في الشرق.

إنه لأمر مأساوي أن الدول الأوروبية لم تتمكن من إبقاء مطار كابول مفتوحا بشكل مستقل لبضعة أيام بعد انسحاب آخر القوات الأمريكية، ومع ذلك فإنه يشكل خطرًا مباشرًا على أمن أوروبا واستمرار وجود "الغرب السياسي" بعد ثماني سنوات من الأزمة على الحافة الشرقية للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ولا تزال أوروبا غير قادرةالأوكرانية والتدهور التدريجي للوضع الأمني على تأسيس رادع تقليدي موثوق ضد روسيا بدون دعم كبير من القوات الأمريكية، وفي هذا الصدد قد تكون نهاية مهمة أفغانستان الوجودي الفعليمفيدة من خلال تحرير الموارد في النهاية والأهم من ذلك عدم صرف الانتباه عن التهديد الأمني.

وبالتالي، فإن المهمة الأولى للسياسيين هي أن ينقلوا للجمهور أن افتراض المجتمع الألماني على نطاق واسع بأنه محاط بالأصدقاء فقط هو افتراض خاطئ، لا يزال الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي أساس أمن ألمانيا وازدهارها، وكلاهما ليس بأي حال من الأحوال محاطًا بأصدقاء على حدودهما الخارجية وبالتالي فإن ضمان أمن الحلفاء الشرقيين ليس مسؤولية ألمانيا فحسب، بل من مصلحة ألمانيا وعلى الحكومة الفيدرالية الجديدة أن تنقل بوضوح هذه الحقيقة غير المريحة إلى الشعب الألماني.

علاوة على ذلك، يجب ألا يسيء صانعو السياسة الألمان استخدام التمويل الكبير ـ وإن كان مبررًا ـ اللازم لمكافحة تغير المناخ والاستجابة للوباء كذريعة للتشكيك في الزيادة التي تحققت بشق الأنفس في التمويل المصمم لـ "المواد والموظفين" في القوات المسلحة.

ويبقى أن نرى ما إذا كان عدد الأفراد المخطط له البالغ 203300 جندي كافٍ لتلبية المتطلبات، وإذا لم يتم تحقيق هذا الرقم

فسيتعين على صانعي السياسة إيجاد حلول لمشكلات التوظيف في الجيش الألماني.

رابط التقرير

https://www.kas.de/en/web/auslandsinformationen/artikel/detail/-/content/vom-hindukusch-zurueck-in-die-nordeuropaeische-tiefebene